محددات الإنتاج الفلاحي لثالوث الأمن الغذائي في الجزائر (القمح، البطاطا، الحليب)

Determinants of agricultural production of the triad of food security in Algeria (wheat, potatoes, milk)

رضا زروت*

تاريخ الارسال: 07-01-2018 تاريخ القبول: 05-10-2018

الملخص:

تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين الإنتاج الفلاحي في الجزائر والفجوة الغذائية لثالوث الأمن الغذائي لسلع (القمح، البطاطا والحليب)، خلال الفترة 1990-2015، من خلال استعراض السياسات الفلاحية المطبقة وتحليل دورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي. وخلصت الدراسة الى ضرورة استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر بإدراج مخرجات البحث العلمي في إطار سياسة طويلة المدى وفق رؤية استشرافية تساهم فيها كل القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الفلاحي، عوامل الإنتاج الفلاحي، الإنتاجية، السياسة الفلاحية، الفجوة الغذائية، الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، المكننة.

Résumé: L'étude a examiné la relation entre la production agricole en Algérie et l'écart alimentaire de la Trinité de sécurité alimentaire pour les produits de base (le blé, la pommes de terre et le lait), au cours de la période 1990-2015, par l'examen des politiques agricoles appliquer et l'analyse de leur rôle dans la réalisation de l'autosuffisance L'étude a conclu la nécessité d'exploiter la nécessité d'exploiter les potentiels naturels et humain énorme disponible en Algérie à travers l'inclusion de la recherche scientifique dans la production dans le cadre d'une politique à long terme, conformément à la vision prospective dans laquelle tous les secteurs économiques contribuant

Mots clés: production agricole, la productivité, la politique agricole, le déficit alimentaire, l'autosuffisance, la sécurité alimentaire, la mécanisation.

Abstract: This study examined analytically the relationship between the agricultural production of Algeria and the food gap of the tripartite food security, for the commodities of wheat, potatoes and milk, during the period 1990-2015, by reviewing the applied agricultural policies and analyzing their role in the self-sufficiency achievement. The study concluded the need to exploit the enormous human and natural potentials that Algeria contains, through including the outputs of scientific research to a long term-policy, and according to prospective vision contributed by all of economic sectors.

طالب دكتوراه علوم بجامعة بالبليدة2. مخبر التنمية البشرية والاقتصادية في الجزائر redhaigg@gmail.com

Key words: agricultural production, productivity, agricultural policy, food deficit, self-sufficiency, food security, mechanization.

مقدمة:

أصبح الاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر اليوم ضرورة ملحة بعد تدهور أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة، وذلك كحجر أساس لضمان الأمن الغذائي بشكل خاص والأمن الاقتصادي بشكل عام ويتطلب ذلك استراتيجية شاملة يشارك فيها جميع الأعوان الاقتصاديين ضمن خطة اقتصادية طويلة المدى ترتب الأولويات وتستهدف تحقيق الأمن الغذائي خاصة في تلك المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك من طرف السكان على غرار القمح، الحليب والبطاطا. تعتبر هذه المواد المكون الأساسي للسلة الغذائية اليومية لكل فرد في الجزائر.

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي يعتبر هدف السياسات الفلاحية المتعاقبة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال تفعيل عوامل الإنتاج وضمان التخصيص الأمثل للموارد بشكل يساهم في رفع الإنتاج الفلاحي، وبتالي فأن تحليل عملية الإنتاج ومعرفة نسب دمجها حسب الإمكانيات المتوفرة تشكل أول خطوة لرسم سياسة فلاحية فعالة تمكن من تحقيق الأهداف المسطرة وهو ما تصبوا اليه هذه الورقة البحثية. وعليه يمكن بلورت الإشكالية الرئيسية كما يلي:

ماهي محددات الإنتاج الفلاحي، وما مدى نجاح السياسات الفلاحية المتعاقبة في تفعيل القطاع الفلاحي في الجزائر؟

أهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الفلاحة من خلال استعراض السياسات الفلاحية المنتهجة خلال الفترة ما بين 1990-2015، وتحديد مكامن عجزها في تحقيق هدف تنمية القطاع، بالإضافة إلى تحليل الفجوة الغذائية لاهم السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والتوصل الى سبل تقليصها.

للإلمام بجوانب الدراسة والاجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث تم تقسيم الورقة البحثية إلى أربع محاور أساسية كما يلي:

- **مفهوم الأمن الغذائي؛**

- **العوامل الرئيسية المؤثرة بالإنتاج الزراعي الحالي والمستقبلي للقمح في الجزائر؛**
- **العوامل الرئيسية المؤثرة بالإنتاج الزراعي الحالي والمستقبلي للبطاطا في الجزائر؛**
- **العوامل الرئيسية المؤثرة بالإنتاج الحالي والمستقبلي للحليب في الجزائر؛**

يعتبر الأمن الغذائي من أهم اهداف سياسة التنمية الفلاحية، فأي دولة تعمل على توفير حاجياتها من الغذاء دون اللجوء إلى دول أخرى، هذا ما يمنحها استقلالية واستقرار على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ويختلف الامن الغذائي من دولة الى أخرى نسبة لعدت عوامل لاسيما فيما يتعلق بالنمط الغذائي وعدد السكان وكذا القدرات الانتاجية للمنتوجات الزراعية الواسعة الاستهلاك. فالجزائر كغيرها من الدول تعمل منذ عقود على توفير أمنها الغذائي من خلال اعطاء أهمية للقطاع الفلاحي ورسم استراتيجية طويلة المدى تمكن من استيعاب الطلب الكلي للمنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك في الجزائر، والمطلع على خصوصية النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري يجد ان كلا من الحبوب (القمح الصلب واللين)، البطاطا والحليب من أهم المنتجات الزراعية التي تحظي بالاستهلاك الواسع من طرف العائلات الجزائرية، فمن خلال هذا المحور سنتطرق الى واقع ثالوث الامن الغذائي في الجزائر بعد تحديد مفهومه.

1. مفهوم الأمن الغذائي

يعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب **تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)** "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة ونشطة من أجل حياة صحية". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في الغذائية السلع. [1] بالنظر إلى مفهوم الأمن الغذائي فإن زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي، وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات

في كميات الإنتاج الزراعي. فحجم الفجوة الغذائية في الجزائر تتمثل في قلة المساحة المزروعة وكذا إمكانيات تخزين الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية. كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية.

2. العوامل الرئيسية المؤثرة بالإنتاج الزراعي الحالي والمستقبلي للقمح في الجزائر.

يعتبر القمح من أكثر المحاصيل الغذائية أهمية في العالم، حيث يعتمد عليه مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. يقدر الإنتاج العالمي للقمح حسب احصائيات 2014 بـ 729 مليون طن على مساحة اجمالية تتربع على 221.6مليون هكتار بمتوسط انتاج 32.89 قنطار في الهكتار الواحد، بحيث يتصدر الاتحاد الأوروبي على النسبة الأكبر من حجم الإنتاج العالمي.

وأوضح "**سيباستيان إيبس**"، خبير في الجغرافية السياسية للقمح العالمية، أن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي تحوي 6 بالمائة من سكان العالم ''تستقطب ثلث مشتريات القمح، حيث تشكل مصر المستورد الأول عالميا (أكثر من 10 ملايين طن سنويا) تليها الجزائر، المغرب، تونس، العراق، إيران، سوريا، اليمن والسعودية، مضيفا أنه تم تسجيل نسبة الاستهلاك الأعلى في العالم بما يعادل 100 كلغ من القمح لكل شخص سنويا من الجزائر إلى مصر، وهذا يشكل ضعفي النسبة في الاتحاد الأوروبي وثلاثة أضعافها في سائر مناطق العالم".

تنتج خمس دول في العالم أكثر من نصف القمح العالمي وهي (الهند، الصين، روسيا، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي) تضاف إليها عدة دول مصدرة هي كندا، أستراليا، أوكرانيا وتركيا بنسبة (85بالمائة من الإنتاج العالمي)، يساهم في تغذية سوق عالمية تستهلك 160 مليون طن سنويا أي بقيمة 50 مليار دولار، لكن أمام تضاعف الطلب بقوة في الآونة الأخيرة، صارت السوق تعاني من عجز ضرفي يحدث مرة واحدة كل سنتين، أي عندما يقل إنتاج القمح العالمي (بلغ 720 مليون طن في2014) عن الاستهلاك ينبغي اللجوء إلى المخزون. وأفاد ذات المصدر

أنه "بين سنتي 1998 و2013 فاق الطلب العالمي الاستهلاك ثماني مرات"، وفي سنة 2013 ارتفع سعر القمح ليصبح أغلى بـ 80 بالمائة، مما كان عليه عام 2005.

2.1.انتاج القمح في الجزائر

تتوزع زراعة الحبوب في الجزائر على خمسة مناطق رئيسية بشمال البلاد وتقل في المناطق الصحراوية، وتختلف الإنتاجية من منطقة إلى أخرى نتيجة اختلاف كميات الامطار المسجلة والتي تحدد في معظم الحالات المردود المنتضر حيث هناك نقص في كمية المياه المتاحة من تساقط الامطار. تتغير الكميات المتوسطة للامطار من 200 ملم في المناطق الغير ملائمة إلى 600 ملم في المناطق الملائمة ، بحيث تقل مساحة الحبوب في المناطق كثيرة الانحدار وتنتشر فيها زراعة الخضروات والأشجار، في حين تحوز منطقة الهضاب والسهوب العليا على ثلثي المساحة المزروعة بالحبوب، والتي تتميز بالإرتفاع يصل مابين 900متر إلى 1200 متر.[2]

الشكل رقم(01): الأقطاب الفلاحية لشعبة القمح في الجزائر

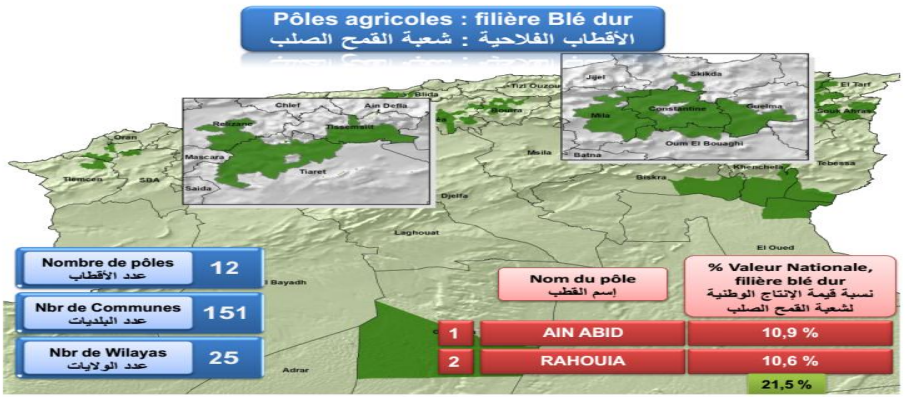

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الأقطاب الفلاحية، على الموقع الالكتروني : *http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Poles_agrico_، تاريخ الاطلاع: 2016/11/04.*

يوضح الشكل رقم (01) أهم أقطاب انتاج القمح في الجزائر، والذي يبلغ عددها عشرين قطب (12 قطب للقمح صلب و8أقطاب للقمح اللين)، تتركز معظمها في السهول والمناطق الساحلية لاسيما المنطقة الواقعة بين ولاية تيارت، معسكر، غليزان وتسمسيلت في

الغرب، والمنطقة التي تضم ولاية قسنطينة، ميلة، أم البواقي وسكيكدة في الشرق، أما في الوسط فيخص سهل متيجة والذي يضم أخصب الأراضي لإنتاج جميع المنتجات الفلاحية وبدرجة أقل في الهضاب والجنوب على غرار ولاية تبسة، خنشلة، بسكرة، غرداية والوادي. تنتج أقطاب القمح ما نسبته 45 بالمئة من اجمالي الإنتاج الوطني للقمح على مساحة تقدر بـ 738200 هكتار بمعدل إنتاجية بلغت 16 قنطار في الهكتار الواحد، والتي تقارب المتوسط العام للإنتاجية الحبوب في الجزائر. وتستقطب أقطاب انتاج القمح في الجزائر من اليد العاملة ما بعادل 11 بالمئة من مجموع القوى العاملة في قطاع الحبوب حيث يضم حوالي 560 ألف عامل[3].

الجدول رقم (05): متوسط الإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح خلال الفترة ما بين سنة (1990–2015).

الفترات	1990-1995	1996-2000	2006-2010	2011-2014	2015
متوسط الإنتاج (طن)	1432335	1576058	1779356,8	1749190	2436196
الإنتاجية(قنطار/هكتار)	8,6805	9,9716	13,9322	16,69225	14,3

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية (الفاو)على الموقع الالكتروني: http://faostat3.fao.org/faostat-bulkdownloadsn تاريخ الاطلاع: 2016/11/13.

يتميز انتاج القمح بتذبذب نظرا للظروف المناخية المتقلبة والغير المواتية حيث بلغ الإنتاج خلال سنة 1997 حوالي661514 طن بنسبة انخفاض وصلت إلى 67بالمئة عن حجم الإنتاج لسنة 1996 اين وصل 2982604 طن نظرا لجفاف الذي مر به الموسم الفلاحي، ووصل الإنتاج لأقصاه خلال سنتي 2012 و2013 ليصل إلى 3299099طن و3432231 طن على التوالي، بمعدل انتاجية وصلت الى اقطاها منذ الاستقلال بـ 17و19 قنطار في الهكتار على التوالي. وجاء ذلك نتيجة لظروف المناخية المواتية بالموازات مع مجهودات الدولة المبذولة في اطار مخطط التنمية الفلاحية الذي اعطى دعما إضافيا للفلاح من خلال تسهيل الحصول على البذور والاسمدة وكذا الاهتمام البالغ الذي يوليه ديوان الحبوب لتطوير الإنتاج الوطني حيث يقوم الديوان

لهذا الغرض بتنشيط برنامج ترعاه السلطات العمومية موجه لتجهيز قطع الأراضي الفلاحية بأنظمة السقي لرش المحوري والمرشات، لاسيما في جنوب البلاد، وبفضل القروض البنكية بلغت المساحة المجهزة إلى غاية الآن 30 ألف هكتار مقابل 24 ألف هكتار في 2014، وتقوم الدولة بتغطية 50% من كلفة العملية بينما يقوم الفلاح بتسديد المبلغ المتبقي على مدار ثلاث سنوات من خلال تسليم انتاجه للديوان الذي قام بطلب شراء معدات السقي من الشركة الوطنية للأنابيب وتحويل المنتجات المسطحة أنابيب'' لتجهيز الفلاحين ابتداء من موسم 2015، حيث أن المنتجين الذين قاموا بتجهيز أراضيهم بمعدات ري حديثة واحترموا جدول المواعيد التقني، سجلوا خلال موسم 2014 مردودا معتبرا بالرغم من الجفاف المحسوس في مارس وأبريل مع درجات حرارة قياسية ، وكان للتسيير الجيد للموسم الفلاحي أثرا كبيرا على المحاصيل، وبخصوص المردود سجل الديوان معدلات تتراوح بين 10 و50 قنطارا للهكتار في الأراضي المرتبطة بتساقط الأمطار مقابل 60 إلى 75 قنطار للهكتار في الأراضي المسقية، ليحقق القطاع سنة 2015 إنتاجية وصلت 2436196 طن .

2.2.عوائق انتاج القمع في الجزائر

يعاني قطاع انتاج الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص عدت مشاكل منها طبيعية وتنظيمية، هذا ما أثر بشكل مباشر على مردود القطاع اذ أن إنتاجية الهكتار الواحد لا تتجاوز 15 قنطار والتي تعتبر منخفضة جدا مقارنة بنظيرتها في الدول الأخرى، فإنتاج الحبوب في الجزائر مزال يعتمد على الطرق التقليدية ومرهون بالظروف الطبيعية ما جعل الإنتاج السنوي متباين ما بين سنة وأخرى.

1.2.2.العوامل الطبيعية

يفرض موقع الجزائر جنوب حوض البحر المتوسط نظاما مائيا غير منتظما، ومجمل المساحات المخصصة لزراعة الحبوب تنحصر في المناطق الداخلية ذات المناخ المتقلب الذي يحدد في أغلب الحالات مستوى الإنتاج. وفيما يلي جدول يبين الفرق بين احتياجات الماء وتساقط الأمطار في مختلف مراحل نمو القمح :

الجدول رقم (06): الفرق بين احتياجات الماء وتساقط الأمطار في مختلف مراحل نمو القمح في منطقة سطيف.

السنوات	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي
متوسط التساقط(ملم)	53	52	60	45	43	36	289
احتياجات الزرع المبكر	90	60	60	90	120	150	570
الفرق	37	8	0	45	77	114	281
احتياجات الزرع المتأخر		60	60	90	120	150	480
الفرق		8	0	45	77	114	191

المصدر: عولمي عبد المالك، المساهمة لدراسة تباين المحتوى المائي النسبي، درجة حرارة الغطاء النباتي والبنية الورقية للجيل الثالث F3 للقمح الصلب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في بيولوجيا وفيزيولوجيا النبات–تخصص تثمين الموارد النباتية، كلية العلوم، قسم البيولوجيا، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، سنة 2010، ص23.

يرجع عدم استقرار إنتاج الأصناف الجديدة إلى التباين البيئي للوسط الزراعي الناجم أساسا من تأثير العوامل المناخية والترابية التي تتمثل في قلة الأمطار وتذبذبها وقلة العناصر الغذائية، حيث لا تستغل جيدا من طرف النبات، نظرا لانخفاض درجة الحرارة، وظهور الصقيع الربيعي وانخفاض حاد في درجات الحرارة، الذي يقلص من تبني أصناف مبكرة الإسبال، وظهور الإجهاد المائي والحراري في آخر الموسم الزراعي اللذان يحدان من الإنتاج المنتظر. كما أن قلة تساقط الأمطار التي تتميز بها مناطق الهضاب العليا تتسبب في تراكم الأملاح في الطبقة العليا للتربة، حيث يعرقل نمو وتطور النبات وبتالي يؤثر سلبا على المردود. ترتبط مساهمة التحسين الوراثي لرفع الإنتاج ارتباطا وثيقا بالتغيرات المناخية للأوساط الزراعية، فالتغيرات في المناخ تتبع بصعوبة تحقيق ربح وراثي ملموس وانعدام استقراره. يعتمد التحسين الوراثي للقمح في المناطق الجافة أساسا على طريقة المقاومة للإجهادات لجعل المحصول يتأقلم مع التغيرات غير المنتظمة للمناخ. تقسم هذه الاجهادات إلى لا احيائية *(abiotic)* مثل الإجهاد الحراري (الحرارة المرتفعة، الجليد)، الإجهاد المائي (نقص الماء أو زيادته عن حاجة النبات)، الإجهاد الملحي (زيادة أو نقص أحد العناصر

المعدنية)، وإحيائية (*biotic*)كظهور بعض الأمراض[4]. والجدول التالي يبين أهم العوائق الطبيعية التي تتميز بها المناطق الزراعية في الجزائر:

الجدول رقم(07): التوزيع الجغرافي لزراعة الحبوب حسب المناطق الزراعية المناخية الكبرى

المنطقة	الهطول(ملم)	المساحة ألف هكتار	الأعطال ألف هكتار	العوائق المناخية
الساحل	< 600	64	0	عدم وجود عائق
السهول	450-600	850	400	الجليد
الهضاب	350-450	1500	900	الجليد/الجفاف
السهوب	200-300	400	0	الجفاف
الجبال	350-600	300	0	

المصدر: عولمي عبد المالك، المساهمة لدراسة تباين المحتوى المائي النسبي، درجة حرارة الغطاء النباتي والبنية الورقية للجيل الثالث F3 للقمح الصلب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في بيولوجيا وفيزيولوجيا النبات–تخصص تثمين الموارد النباتية، كلية العلوم، قسم البيولوجيا، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، سنة 2010، ص23.

قام (*baldy*, 1974) بتلخيص أهم المعوقات المناخية(الإجهادات) التي تؤثر على مردود الحبوب في الجزائر فيما يلي:

- عدم انتظام تساقط الامطار الخريفية والتي ينتج عنه احتمال حدوث جفاف يؤثر الانبات وظهور البادرات.
- حدوث عواصف قوية والتي تعيق عملية البذر وتؤخرها.
- درجة الحرارة المنخفضة الشتوية في الأماكن المرتفعة، تصل إلى 10 درجات تحت الصفر كحد أدنى والتي تؤثر على الأوراق.
- عدم انتظام تساقط الامطار الربيعية مما يؤدي إلى إمكانية حدوث عجز مائي خلال مرحلة بداية الاستطالة والذي يخفض من عدد السنبلات المتشكلة ويؤثر على تطور الأعضاء التناسلية وتطور السيقان.

- الصقيع الربيعي أين يتم تسجيل درجات حرارة منخفضة جدا تتراوح من 6إلى 8 درجات تحت الصفر، مما يتسبب في تخزين القمم النامية على مستويات مختلفة.
- العجز المائي المتأخر وموجة الحرارة المرتفعة في نهاية الموسم (مرحلة الإزهار) يكون ضار جدا على تشكيل الحبوب وامتلاءها.

2.2.2.العوائق التنظيمية

إن المشاكل الطبيعة التي تعيق إنتاج القمح في الجزائر ليست وحدها المسؤولة عن انخفاض إنتاجية القمح في الجزائر، انما يزيد عن ذلك العوائق التنظيمية التي يمكن ايجازها فيما يلي:

- عدم مساهمة البحث العلمي في تحسين الوراثي للبذور حسب المعطيات المناخية في الجزائر وجعلها أكثر مردودية من خلال عمليات التهجين، أو الاستفادة من الخبرات الأجنبية؛
- قلة الأراضي المسقية لإنتاج القمح واعتماده في على مياه الامطار والتي لا تتلاءم في الغالب مواعيد تساقطها بفترات النمو النباتي للقمح.
- غلاء الأسمدة والأدوية المساهمة في انتاج القمح في الجزائر، بالإضافة إلى صعوبة الحصول عليها نظرا للإجراءات المعقدة والطويلة للحصول عليها،حيث توصلت نتائج التعداد العام للفلاحة لسنة 2001 أن نسبة استخدام الأسمدة الآزوتية والفوسفورية لا تتجاوز 24 بالمئة من عدد مزارع الحبوب فضلا عن سوء استخدامها، بالإضافة إلى أن نسبة استخدام آلات البذر لا تتعدى 10في المئة من عدد مزارع الحبوب، كما أن 14 بالمئة فقط من عدد المستثمرات تستعمل البذور المحسنة و 14.9بالمئة فقط من عدد مستثمرات الحبوب تعالج بمواد الصحة النباتية ضد الحشرات والآفات التي تصيب منتوج الحبوب[5]؛
- انعدام المرافقة العلمية من طرف الدولة للفلاح عبر مراحل الإنتاج خاصة عندما يتعلق الامر بتهيئة الأرض، وكذا توجيه الفلاح لاستخدام الدورة الزراعية لتفادي اجهاد الأرض؛

3.2.الفجوة الغذائية لمنتوج القمح

يعتبر القمح من المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع للمجتمع الجزائري، إذ يشكل أحد ركائز الأمن غذائي، حيث تستهلك الجزائر سنويا ما يقارب 7.27 مليون طن، يتم انتاج 3.3 مليون طن في حين تستورد ضعف الكمية المنتجة والتي تقدر بـ 6,3 مليون طن، فالفرد الجزائري يستهلك ما يعادل 185 كلغ من القمح لكل شخص سنويا.

الشكل رقم (02): حجم الفجوة الغذائية لمنتوج القمح في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2014

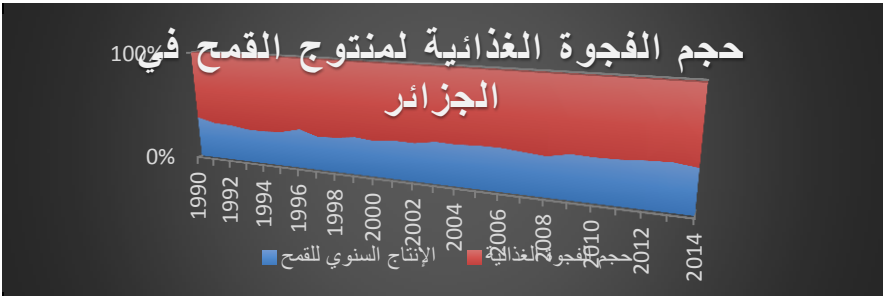

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية (الفاو)على الموقع الالكتروني: http://faostat3.fao.org/faostat-bulkdownloadsn تاريخ الاطلاع: 2016/11/13.

يلاحظ من خلال الشكل أن معدل الكتفاء الذاتي للقمح لا يتعدى 40 بالمئة من اجمالي الاستهلاك الكلي للمادة على طول الفترة، في حين تجاوز معدل الفجوة الغذائية للقمح 60بالمئة، بسبب ضعف الإنتاجية حيث لا تتعدى 14قنطار/هكتار مبتعدا عن الهدف الذي سطره برنامج تكثيف الحبوب في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بالوصول إلى إنتاجية تقدر بـ 25قنطار/هكتار، خاصة إذا قورنت مع بلدان الصناعات المتقدمة أين تصل الإنتاجية إلى 65.4قنطار/هكتار في ألمانيا و 31.7قنطار/هكتار في اسبانيا ، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج. بالموازات مع عجز قطاع القمح عن تخطي عتبة 40 بالمئة من الاكتفاء الذاتي فإن الاستهلاك شهد على طول الفترة نمو متزايد يرجع أساسا الى زيادة التعداد السكاني، فكان على الدولة مواكبة هذا الطلب المتسارع من خلال توسيع المساحات المخصصة للزراعة ورفع إنتاجيتها. حيث انتقل حجم الطلب الكلي للقمح من 4.48

مليون طن سنة 1990 إلى 9.85مليون طن سنة 2014 بنسبة ارتفاع بلغت 119 بالمئة، يتم استرد ثلثي الاحتياجات حيث وصل حجم استراد القمح سنة 2010 إلى 5.05 مليون طن، وصلت فاتورتها إلى 1.183 مليار دولار أمريكي. تراجعت فاتورة واردات القمح (قمح صلب ولين) إلى1.31 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2016 مقابل 1.79 مليار دولار (-26.5بالمائة) سنة2015 بعد أن تم استيراد 5.99 مليون طن مقابل 6.17مليون طن (-3 بالمائة).

3. العوامل الرئيسية المؤثرة بالإنتاج الزراعي الحالي والمستقبلي للبطاطا في الجزائر

تعتبر مادة البطاطا من المنتوجات الزراعية الواسعة الاستهلاك لدى المجتمع الجزائري نظرا لكونها أحد الركائز الثلاث للنمط الغذائي للفرد الجزائري، انتقل نصيب الفرد من كمية الغذاء المتاحة من البطاطا خلال الفترة المدروسة من 34.4 كلغ خلال الفترة ما بين سنتي (1990و2000) إلى 51كلغ خلال الفترة ما بين سنتي(2001و2010) بمعدل نمو 48.22بالمئة، وكنتيجة طبيعية لهذا التطور فقد شهد الوضع الغذائي للسكان تحسنا ملموس خاصة خلال الفترة الأخيرة.

1.3.مراحل تطور شعبة البطاطا

شهدت شعبة انتاج البطاطا في الجزائر تطورا متسارعا خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة لأهميتها في النظام الغذائي للمجتمع الجزائري، إذ تشكل أحد ركائز الامن الغذائي إلى جانب القمح والحليب نظرا لطبيعة النمط الغذائي للأفراد الذي يعتمد بشكل كبير على مادة البطاطا ما جعل الدولة تعمل على تطوير الشعبة من خلال استراتيجية متكاملة تعمل على رفع الإنتاج والقدرة الإنتاجية للهكتار الواحد وكذا توسيع المساحات المخصصة لإنتاج البطاطا.

1.1.3.تطور المساحة المستعملة لفلاحة البطاطا

يعتمد رفع انتاج البطاطا على توسيع المساحات المفلحة بها وتهيئتها بشتى الإمكانيات الحديثة لتوفير الظروف الملائمة التي تمكن من تعظيم المردود، خاصة وأن فلاحة البطاطا تتطلب أراضي تتمتع بالخصوبة بالإضافة الى توفير السقي التكميلي نظرا لعدم توافق مواعيد سقوط

الامطار وحاجيات فلاحة البطاطا من المياه. سجلت المساحة المزروعة تراجعا بداية من سنة 1994أين بلغت 75 ألف هكتار، لتصل الى أدني مستوياتها خلال الفترة ما بين (1997-2001) بمتوسط 65 ألف هكتار، وذلك نظرا للجفاف الذي ميز الفترة فأثر بشكل جلي في انخفاض الموارد المائية الموجهة للفلاحة بشكل عام وانتاج البطاطا بشكل خاص وفيما يلي شكل يبين توسع المساحات المزروعة خلال الفترة ما بين سنة (1990-2015):

الشكل رقم (03): حجم المساحات المزروعة في الجزائر خلال الفترة مابين1990-2015

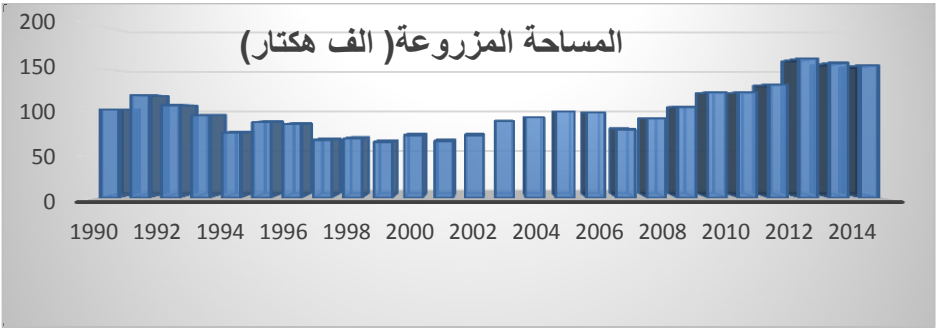

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، سنة 2016.

من خلال الجدول نلاحظ انه بداية من سنة 2002 بدأت المساحة المزرعة في التوسع بشكل متزايد، وذلك كنتيجة للمجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي منح من خلاله كل التسهيلات والدعم للفلاحين لتحقيق أهم اهداف البرنامج والتي ترتكز أساسا على توسيع المساحات المزروعة انطلاقا من استصلاح الأراضي ورفع حجم المساحة المسقية لتبلغ المساحة المزروعة بالبطاطا أقصاها خلال سنتي 2014 و2015 بـ 156 ألف و153 ألف هكتار على التوالي.

2.1.3.تطور إنتاج وإنتاجية البطاطا في الجزائر

تضاعف انتاج البطاطا في الجزائر مقارنة بسنة 1990 من 0.809 مليون طن إلى 4.54 مليون طن سنة 2015.

الجدول رقم (08): تطور إنتاج وإنتاجية البطاطا في الجزائر خلال الفترة ماب ين (1996-2015)

الفترات	2000-1996	2005-2001	2010-2006	2014-2011	2015
الإنتاج (طن)	1080295,2	1646687	2359049,4	4269959,75	4539577
انتاجية الهكتار	14,52	18,25	22,2808	29,43	29,61

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية (الفاو)على الموقع الالكتروني: http://faostat3.fao.org/faostat-bulkdownloadsn تاريخ الاطلاع: 2016/11/13.

سجل الإنتاج خلال فترة (1990–1995) ما يقارب 1.0041 مليون طن بإنتاجية لا تتجاوز في متوسطها 1.06 طن في الهكتار. ارتفع الإنتاج خلال فترة (1996–2000) إلى 1.08 مليون طن، فالبرغم من انخفاض المساحة المستغلة من 97871 هكتار خلال الفترة الأولى إلى 71164 هكتار في الفترة الثانية إلا أن الإنتاج الكلي شهد ارتفاعا بين الفترين، ويرجع ذلك أساسا لارتفاع إنتاجية الهكتار الواحد بين الفترين بـ40 بالمئة بما يعادل زيادة تقدر بـ48قنطار في الهكتار.

استمر تطور انتاج البطاطا بشكل متسارع ابتداء من سنة2001 بالموازات مع تطبيق الحكومة لاستراتيجية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي اعطى دعما إضافيا إلى القطاع من خلال السياسة المسطرة لتنمية هذه الشعبة التي كانت تعتمد على توفير الدعم المالي والفني ومرافقة الفلاح في شتى مراحل الإنتاج بداية من توفير البذور والاسمدة ونهاية بتوفير المخازن لتخزين المحصول، حيث أن مشكل التخزين لطالما شكل عائقا امام الفلاحين في عملية الإنتاج مما تطلب من الدولة العمل على زيادة القدرة التخزينية للبطاطا من خلال تشجيع الفلاحين على بناء غرف التبريد بجانب مستثمراتهم وتقديم الدعم المالي لهذا الغرض. ولم تقتصر السياسة المنتهجة على رفع الإنتاج فقط بل امتدت أولوياتها إلى حل مشكلة استراد البذور وجعل انتاجها محليا، فعملت على تدعيم الفلاحين ليتخصصوا في انتاج البذور وتطويرها. انعكس هذا على الإنتاج الكلي للبطاطا حيث انتقل متوسط الإنتاج من 1.6مليون طن في فترة(2001–2005) إلى 2.36مليون طن و4.26 مليون طن خلال الفترتين (2006–2010) و(2011–2015) على التوالي، حيث بلغ الإنتاج أقصى مستوياته في سنة 2015 بـ 4.5 مليون طن وبإنتاجية قصوى

فاقت عتبة 3 طن في الهكتار ما مكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة البطاطا، فبعدما كان الإنتاج يشكل عائق أصبح اليوم مشكل تصريف المنتوج يؤرق الفلاحين ما جعل الدولة تتطلع إلى تصدير مادة البطاطا.

الشكل رقم(04): الأقطاب الفلاحية لشعبة البطاطا

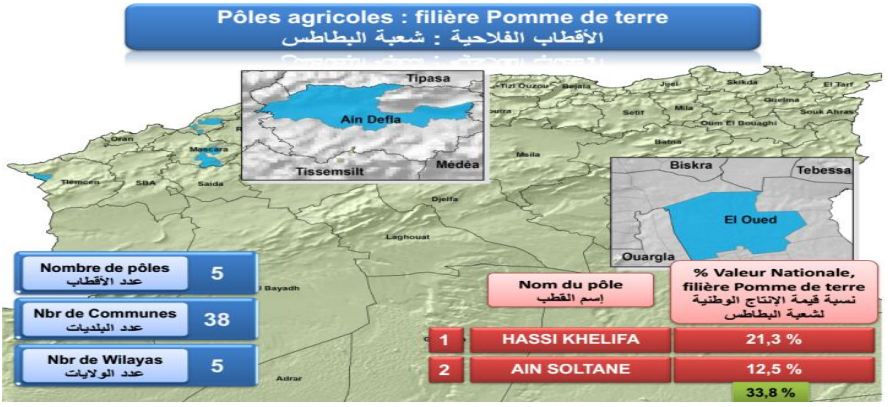

المصـــدر: وزارة الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة والصـــيد البحـــري، الأقطـاب الفلاحيـة، علـى الموقـع الالكـتروني http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Pol es_agrico les.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/11/04.

تحتوي الجزائر على خمس أقطاب لإنتاج البطاطس حيث توفر ما نسبته 45 بالمئة من الإنتاج الوطني أي ما يعادل 2.42 مليون طن على مساحة تبلغ 541240 هكتار والتي تمثل نسبها 32 بالمئة من اجمالي المساحة المفلحة بالبطاطس على المستوى الوطني وبمعدل إنتاجية وصلت إلى 377 قنطار في الهكتار. تعتبر منطقة حاسي خليفة بولاية عين الدفلى وعين السلطان بولاية الوادي من أهم الأقطاب المنتجة لمادة البطاطس بـ 33.8 بالمئة من اجمالي انتاج مجمل الأقطاب، بالإضافة الى الاقطاب الأخرى لاسيما ولايتي معسكر ومستغانم.

2.3.برنامج الدعم المالي الحكومي لإنتاج البطاطا

إن الدعم المالي الموجه لإنتاج البطاطا يشمل كافة مراحل الإنتاج ابتداء من تحضير الأرض المزروعة الى اخر مرحلة المتمثلة في مرحلة التخزين، وفيما يلي أهم نستعرض أشكال الدعم حسب مراحل الإنتاج كما يلي[6]:

أولا: برنامج تطوير انتاج بذور البطاطا ويقوم هذا البرنامج على:

أ- **حماية برنامج تكثير بذور قبل–قاعدية:** من خلال انشاء بيوت بلاستيكية بشكل إنفاق بغطاء مراقب، 30 بالمئة دعم بسقف لا يتعدى 200000 دج بالنسبة للبيت البلاستيكي بمساحة 400 متر مربع.

ب- **تأمين برنامج انتاج بذور قاعدية وقبل قاعدية بواسطة الرقابة الذاتية** من خلال:

- تجهيز المخبر للمراقبة الذاتية الصحية لشتلات البطاطا، 30بالمئة دعم سقف لا يتعدى3500000دج.
- عتاد التوضيب، 30 بالمئة دعم سقف لا يتعدى 1500000دج.

ثانيا: برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية ويقوم هذا البرنامج على:

أ- **تحضير التربة:** الحرث العميق والحرث المتقاطع يقدر الدعم بـ 2000دج للهكتار، اما العرق الميكانيكي أو اليدوي، 30 بالمئة دعم بسقف لا يتعدى 200000 دج، بالنسبة للبيت البلاستيكي يقدر الدعم بـ 3000دج للهكتار.

ب- **اقتناء واستعمال الاسمدة** يصل مستوى الدعم 20 بالمئة من السعر. تبرم مديرية المصالح الفلاحية اتفاق مع التعاونيات والمجمعات المنظمة الحائزة على اعتماد من الوزارة الطاقة والمناجم.

ثالثا: برنامج تخزين البطاطا ويقوم هذا البرنامج على:

أ- **منحة تخزين شتلات البطاطا تحت التبريد:** منحة بسقف 0.75دج للكيلوغرام للشهر في مدة أقصاها لا تتعدى ستة أشهر لشتلات مصادق عليها من الصنف(أ) و(ب) الموجهة للتكثير أو إلى انتاج بطاطس الاستهلاك.

ب- **منحة تخزين البطاطا الموجهة للاستهلاك تحت التبريد(سيربلاك2)**: تقدم منحة بقيمة 1.80 دج للكيلوغرام في الشهر موضوعة في أكياس، أما الغير معبئة بتقدم منحة بقيمة 1.50دج للكيلوغرام في الشهر.

3.3.المشاكل التي تعاني منه شعبة البطاطس

بالرغم من تحقيق الفائض في انتاج البطاطا في الجزائر الا ان شعبة البطاطا مازالت تعاني من مشاكل عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- النقص الفادح في اليد العاملة مما ساهم في ارتفاع تكلفة انتاج البطاطا.
- غياب ونقص المكننة ما ساهم في رفع تكلفة انتاج البطاطا وبتالي تقلص هامش ربح الفلاح، مما أفقد المنتوج المحلي ميزته التنافسية السعرية بالنسبة للسوق الخارجية.
- انعدام سياسة تسويقية واضحة تمكن من ضمان هامش ربح للفلاح.
- نقص المرافقة العلمية للفلاح في عملية انتاج البطاطس ما جعل متوسط الإنتاجية بعيدة عن نظيرتها في الدول المتقدمة كإسبانيا وفرنسا والتي تصل إلى 600 قنطار في الهكتار.
- عدم استفادة صغار الفلاحين من الدعم المقدم من طرف الدولة نظرا لعدم توفرهم لبطاقة الفلاح، والتي يحوزها فقط ملاك الأراضي، وبتالي فإن المستأجر للأرض لا يستفيد في كثير من الأحيان من الدعم.
- برز خلال سنتي 2015 و2016 مشكلة صعوبة تصريف فائض الإنتاج من البطاطا نتيجة لصعوبة تصديرها ويعود ذلك لمجموعة من العراقيل الهيكلية والقانونية في عملية التصدير بحيث لا توجد غرف تبريد مجهزة على مستوى الموانئ لتخزين البطاطا الى حين تعبئتها وكذلك طول الإجراءات القانونية والتي تأخذ أكثر من أسبوعين كأقل تقدير لتسوية كل المستندات الواجبة في عملية التصدير، هذا الذي ساهم في رفع تكلفة الإنتاج وبتالي أفقد المنتوج ميزته التنافسية في الأسواق الخارجية.

4. العوامل الرئيسية المؤثرة بالإنتاج الحالي والمستقبلي للحليب في الجزائر؛

يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، والذي ترتبط بالصحة العامة للإنسان. ويشكل إنتاج الحليب وتصنيعه دعامة أساسية في اقتصاديات العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، من تلك الدول التي تسعى لتأمين استقلالية غذائية لمواطنيها، وتحرر من التبعية في قراراتها الاقتصادية والسياسية ونظرا لزيادة معدلات الدخول الفردية والزيادة السكانية، وارتفاع مستوى الوعي الصحي وما ترتب عليه من تغيير مستمر في الأنماط الاستهلاكية الغذائية، فقد ازداد الطلب على الحليب ومشتقاته، مما أدى إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية منها .

1.4.واقع قطاع الحليب في الجزائر

يرتبط انتاج الحليب في الجزار بعدد الابقار الحلوب، والتي تعتمد على مدى توفر الظروف المناسبة للتربية بما في ذلك توفر الاعلاف وكذا مساحات الرعي بالإضافة الى توفر الرعاية الصحية التي من شأنها أن ترفع إنتاجية البقرة.

1.1.4تطور المساحة العلفية في الجزائر

تتوزع المساحات العلفية في الجزائر إلى أربع فئات كما هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(05): توزيع المساحات الرعوية في الجزائر لسنة 2015

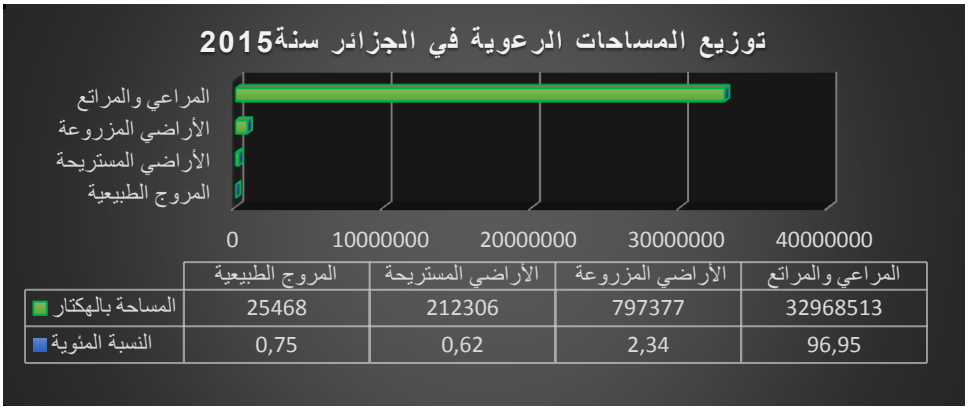

	المروج الطبيعية	الأراضي المستريحة	الأراضي المزروعة	المراعي والمراتع
المساحة بالهكتار	25468	212306	797377	32968513
النسبة المئوية	0,75	0,62	2,34	96,95

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، سنة 2016.

تقدر مساحة الأراضي الرعوية في الجزائر ب 34 مليون هكتار، تمثل المروج الطبيعية والأراضي المستريحة نسبة 0.75بالمئة و0.62 بالمئة على التوالي، في حين تشكل نسبة الأراضي المزرعة بالأعلاف نسبة 2.34 بالمئة من إجمالي المساحات الرعوية. هذه الأخيرة شهدت تطورا ملحوظا كنتيجة منذ سنة 2005 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور مساحة الأراضي المزروعة بالأعلاف خلال الفترة ما بين 1990–2015

السنوات	1990	1995	2005	2010	2013	2014	2015
الأراضي المزروعة(هكتار)	507090	494850	484152	669490	693989	915981	797377

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، سنة 2016.

وصلت المساحات المزرعة بالأعلاف سنة 2015 ما يقدر بـ 79.7 ألف هكتار بعدما كانت لا تتجاوز 48.4 ألف هكتار سنة 2005، وذلك كانعكاس للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي اعطى تسهيلات وتمويل أكبر للمربين من اجل توفير الاعلاف، والذي يهدف إلى تطوير الإنتاج الخاص بالمناطق الطبيعية وفي المحيط وتكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الرطبة وشبه الرطبة. إن نجاعة هذه الإجراءات تحت قيد الظروف المناخية الملائمة والتي تهدف في مجملها إلى إعادة تأهيل المحيط الفلاحي والحفاض على الموارد الطبيعية (المياه والتربة) كأولوية في عملية التنمية المستدامة.

2.1.4.تطور حجم العلف الاصطناعي والأخضر

تتكون الاعلاف في الجزائر أساسا من أعلاف طبيعية واعلاف اصطناعية، إذ تشكل المروج الطبيعية والأراضي المستريحة أهم مصادر الاعلاف الطبيعية في حين توفر الأراضي المزروعة مختلف الاعلاف الخضراء والجافة حيث تشكل زراعة البقية –الشوفان بالمئة من اجمالي الأراضي المزروعة، ويتم تخصيص ما نسبته 10 بالمئة للحبوب المحولة والصفة، اما المساحة المخصصة لزراعة الصفة

والذرى تتراوح نسبتها ما بين الواحد والخمسة (1-5) بالمئة. توفر مجموع المصادر الرعوية اجمالي اعلاف وصلت سنة 2015 إلى 42.6 مليون قنطار 35.5 مليون قنطار منها عبارة عن اعلاف اصطناعية، تنقسم بنسبة متقاربة بين الاعلاف الخضراء والجافة، في حين لا تمثل الأعلاف الطبيعية سوى 7.14 مليون قنطار. شهدت كمية الكلأ تطورا في الجزائر خلال العشر سنوات الأخير كما هو مبين خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور كمية انتاج الاعلاف الطبيعية والصناعية خلال الفترة ما بين 1990–2015

السنوات	1990	1996	1999	2005	2010	2015
العلف أ+ب+ج	5187950	12600000	8820470	19500000	31360960	42689265
العلف الطبيعي"أ"	930190	3251000	2528240	2855980	5459700	7143200
مجموع الاعلاف الاصطناعية ب+ج	4257760	9349000	6292230	16 644 020	25 901 260	35 546 065
العلف الاصناعي الأخضر"ب"	--	--	--	8623650	12885130	17859727
الاعلاف الاصطناعية الخضراء"ج"	--	--	--	8020370	13016130	17686338

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، سنة 2016.

شهد مجال انتاج الأعلاف تطورا ملحوظا خاصة مع بداية سنة 2005 حيث انتقل حجم الإنتاج من 19.5 مليون قنطار إلى 42.6 مليون هكتار سنة 2015. تمثل الأعلاف الاصطناعية 75 بالمئة من مجموع الاعلاف وذلك كانعكاس لسياسات الدعم الموجه لشعبة انتاج الاعلاف في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وذلك من خلال:

- **تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف**: 50 بالمئة دعم بسقف لا يتعدى 6000 دج/هـ لكل مستثمر فلاحي بدمج الزراعات العلفية في أنظمة الإنتاجية.
- **اقتناء آلة السيلاج**:30 بالمئة دعم بسقف لا يتعدى 43000 دج للمستثمرة الواحدة ولكل مستثمر يقوم بعملية السيلاج.

- **بناء المطمورات**: دعم بسقف لا يتعدى500 دج للمتر المكعب إلى حد أقصاه 100000 دج للمستثمرة، ولكل مستثمر مربي يملك على الأقل (06) ست بقرات وهياكل ذات 250 متر على الأقل.

تنتج غالبية الأعلاف الطبيعية في المروج الطبيعية المتواجدة بالمناطق الرطبة والشبه الرطبة حيث تمثل 35.93 بالمئة من اجمالي الأعلاف. يصل مردود الهكتار الواحد من العلاف الطبيعية 25.4 قنطار في الهكتار في حين تبلغ مردودية الاعلاف الاصطناعية الجافة 32.2 قنطار في الهكتار، وتعتبر الاعلاف المزروعة الخضراء ذات مردودية مرتفعة وصلت إلى معدل 121 قنطار في الهكتار خلال سنة 2015.

بالرغم من تضاعف انتاج الأعلاف في الجزائر بحوالي (06) مرات إلا أن ذلك لا يغطي حجم الاحتياجات الكلية للأعلاف كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): قيمة العجز العلفي لسنة 2012

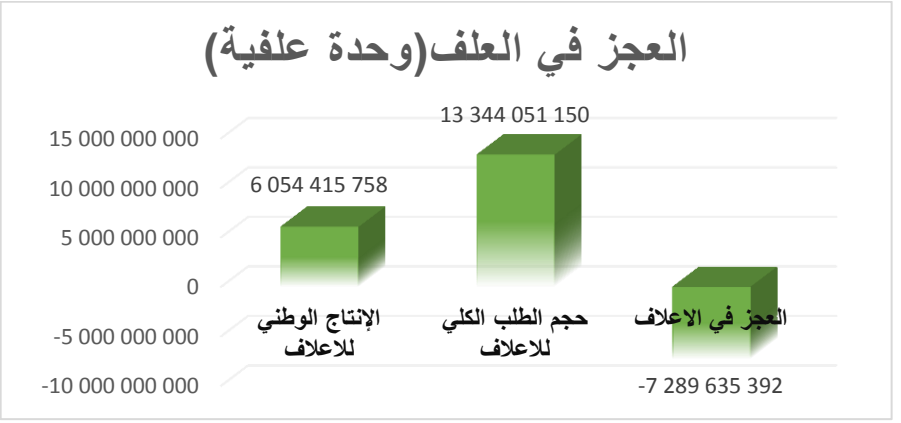

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على:

Merdjane Lynda, Yakhlef Hacene, *Le déficit fourrager zone semi-aride : une contrainte récurrente au développement durable de l'élevage des ruminant,* Revue *Agriculture* Université *Ferhat Abbas Sétif Numéro spécial 1,2016, p49.*

يقدر حجم الطلب الكلي للأعلاف لسنة 2012 بـ 13.34 مليار وحدة علفية، إذ أن الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 45.37 بالمئة من الاحتياجات حيث يوفر الإنتاج الوطني ما قيمته

6.054 مليار وحدة علفية، في حين يقدر العجز بـ 7.28 مليار وحدة علفية أي بنسبة تصل إلى 54.63 بالمئة. هذا العجز ينم على مجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اتساع الفجوة بين الانتاج المحلي من الموارد العلفية الاحتياجات العلفية المجترات بسبب تدني الإنتاجية.
- توسع فلاحة الأراضي على حساب الأراضي الرعوية.
- الرعي العشوائي والجائر واتساع التحطيب لأنواع النباتات.
- انحسار الغطاء النباتي الطبيعي في معظم البيئات الرعوية بصورة حادة ومستمرة بسبب التصحر والجفاف.
- أغلبية مربي الأبقار لا يملكون أراضي لفلاحة الاعلاف ويعتمدون على الأعلاف الجافة.[7]
- اهمال المنتجين للمواد العلفية الأكثر مردودا، كالصفة التي تعتبر نبتة علفية معمرة يمكن قطف محصولها أربع مرات في السنة ذات مردود علفي مرتفع يصل إلى 90 قنطار في الهكتار ما يعادل من خمسة إلى ستة مرات مردود الهكتار من البقية–الشوفان بالإضافة إلى انها مقاومة للجفاف وتعتبر مادة ايكولوجية تساعد في تهيئة الأراضي الموجهة للزراعة (تثبت التربة، توفر الازوت وتقضي على الأعشاب الضارة). [8]

2.4. تطور انتاج الحليب

تتركز مناطق انتاج الحليب شمال الوطن وخاصة في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية ويرتبط أساسا بمناطق الإنتاج العلفي والمناطق التي تعتمد على زراعة الحبوب والأعلاف بالتناوب، وتبقى تربية الأبقار في المناطق الجنوبية محدودة وتقتصر على المناطق التي تبلغ فيها حجم التساقط 300–400 ملم.

شهدت شعبة انتاج الحليب تطور خلال السنوات الأخير لكن معدل زيادة الإنتاج كان أكثر من معدل زيادة السكان مما أدى الى توسع فجوة العجز، مما جعل الحكومة تولي أهمية كبرى لاستيعاب الطلب المتزايد للحليب خاصة إذا ما علمنا أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في استهلاك الحليب. ويمكن استعراض سياسة تطوير الحليب خلال الفترة 1990–2015 كما يلي:

تأسست لجنة مسؤولة عن تطوير شعبة الحليب سنة 1994بمقتضى قرار وزاري في جانفي 1994، والذي يقضي بضم جميع الجهات المؤسسية والاقتصادية والمهنية وإقامة لجنة تقنية ولجان مركزية في كل ولاية تعمل على تحديد طريقة استغلال الوسائل وكذا تقييم جميع إجراءات مؤسسات الإنتاج بهدف زيادة انتاج الحليب وزيادة حجم الحليب المجموع. وفي سنة 1995 تم استحداث برنامج لإعادة تأهيل قطاع الحليب بموجب التعليمة رقم 409 في جانفي 1995 والتي تقضي بضرورة إعطاء إطار متماسك لجميع المتدخلين من أجل تحقيق الأهداف المحددة بما يتوافق والسياسات السابقة والتي تعتمد على ثلاثة تعليمات حيث تتضمن التعليمة الأولى:

- رفع وتطوير جميع الموارد والإمكانيات الموجودة من أجل الرفع السريع لإنتاج المزرعة من الحليب.
- وضع الشروط الازمة لإدماج ومشاركة جميع المتدخلين في إطار التشاور حول التنظيم المهني لشعبة الحليب وتم التركيز على أربعة نقاط رئيسية:
  - تشجيع الاستثمارات في المزرعة.
  - تشجيع وتعميم التلقيح الاصطناعي.
  - دعم انشاء الملبنات الصغيرة من طرف الخواص.
  - تشجيع وترقية شعبة جمع الحليب الخام.

وأقرت التعليمة الثانية دمج صغار المزارعين وهياكل الإنتاج القاعدية من خلال تعديل بعض العناصر الإجرائية وشروط الأهلية. وفي إطار التعليمة الثانية والتي أوصت على انشاء مراكز لجمع الحليب والقيام بكل الإجراءات التي من شأنها رفع القدرة الإنتاجية من خلال وضع إجراءات تنظيمية لعملية دعم انتاج السلالات الجيدة[9].

خلال الفترة 1995 –1999 كان حليب البقر يساهم بنسبة 10 بالمئة من اجمالي انتاج الحليب المصنع بـ 112 مليون لتر في حين بلغت هذه النسبة خلال الفترة 1990–1994 ما نسبته 86 بالمئة نتيجة انخفاض الواردات من المادة الأولية للحليب بـ 15 بالمئة من اجمالي المكونات. في سنة 1997 تم انشاء الديوان الوطني المهني للحليب *ONID* بموجب المرسوم

247/97في 1997/07/08، أوكلت له مهمة توفير الحليب ومتابعة عملية انتاجه وتنظيم عملية جمع الحليب الخام بالإضافة الى مهمة إدارة المخزون الاستراتيجي من خلال التدخل في الأسواق المحلية والأجنبية لحساب الدولة. وفي جانفي 1998 وفي إطار إعادة تنظيم القطاع العام لإنتاج الحليب تم دمج الدواوين الثلاث للحليب (Orlait في الغرب، Orlac في الوسط، Orelait في الشرق) في مجمع واحد سمي بGiplait ، يضم 18 مصنع حليب (4 في الشرق، 6 في الوسط، 8 في الغرب) وشركة حليب تابعة لمجمع MILKTRADE بقدرة إنتاجية وصلت إلى 1.5 مليار لتر بنسبة 86 بالمئة من اجمالي الحليب المصنع، ويشكل هذا 60 بالمئة من قدرته الإنتاجية لسنة 1999. وابتداء من سنة 2008 أصبح الديوان الوطني المهني للحليب يلعب دورا محوريا في جهاز التحكم خاصة من حيث الأجور ونظام العقود مع الملبانات.

3.4.السياسة الجديدة في إطار برنامج التنمية الفلاحية (PNDA) 2000–2007

في إطار برنامج تطوير الإنتاج الوطني للحليب الخام الذي يندرج ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي، والذي يهدف الى تعزيز التدابير لتنمية الشعبة ورفع انتاج الحليب الخام من خلال:

- برنامج لخلق وترقية مزارع تربية الابقار الحلوب.
- برنامج لترقية وتحسين قدرات الإنتاج وجمع الحليب.
- المرافقة التقنية والفنية والاشراف المالي لشعبة انتاج الحليب.

4.4.برنامج تطوير الإنتاج الوطني الحليب الخام منذ عام 2008

في سنة 2010 تم انشاء الجنة المهنية للحليب CIL، وفي سنة 2011 تم تنصيب تسعة لجان مهنية جهوية CRIL تضم كل واحدة خمس ولايات. وبالموازات مع ذلك أعطى قانون الامتياز (90-03) في أوت 2010 تسهيلات للمستثمرين للاستثمار في مجال انتاج الحليب

وإنشاء مزارع الابقار من خلال منح عقود الامتياز لاستغلال أراضي الدولة في هذا الشأن كما منحهم إمكانية توفير التمويل وفق العقد المستفاد منه.

استوردت الجزائر ابتداء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2012 حوالي 150000 بقرة، معظمها من فرنسا والنمسا وألمانيا وهوندا حيث قدر انتاج الحليب الخام سنة 2012 بـ 3.14 مليار لتر، 73بالمئة منه منتوج بالاعتماد على حليب البقر (2.3 مليار لتر). يوجه ثلث حليب البقر فقط إلى مصانع الحليب والذي بلغ انتاجها سنة 2012 –756مليون لتر، يوجه منه 160 مليون لتر إلى القطاع العام على 14 وحدة انتاج في حين 80 بالمئة من الحليب الخام يوجه الى 139 وحدة من القطاع الخاص. ويبلغ انتاج الحليب الخام الموجه لصناعة الحليب الخام 340 مليون لتر. بلغ عدد المربين 32 ألف مربي يستثمرون فيما يقارب 227ألف بقرة ويتم جمع الحليب من طرف 1218 جامع للحليب. إن الجزائر استوردت 112 ألف بقرة العام 2013، بدون أن تحل مشكلة الاستيراد، مشيرا إلى أن الحل ليس في استيراد أبقار لمنافسة الأبقار المحلية في استهلاك الكميات القليلة من الأعلاف الموجودة، بل في توفير الكمية الكافية من الأعلاف وبالتالي تحسين المردودية محليا، وخاصة من المواد الآزوتية الخضراء والمواد البروتينية والسيليلوز الضرورية للأبقار الحلوب، متسائلا لماذا تنتج بقرة "هولشتاين" الهولندية 90 لتر يوميا لدى شركة "المراعي" السعودية، وتنتج 15 لترا فقط في الجزائر، مشيرا إلى أن الحل يكمن في الإنتاج بطريقة تنافسية واقتصادية داخل مجمعات إنتاج تتوفر على 100 بقرة حلوب على الأقل، لأن 85 % من المربين في الجزائر يتوفرون على أقل من 5 بقرات حلوب.

الجدول رقم (11): حجم الإنتاج والواردات من الحليب خلال الفترة 1990–2013

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
الإنتاج (مليون طن)	977	1168	1513	1799	2634	2733	2908	3129
الواردات (مليون طن)	1464	1802	1830	2311	2422	3107	2842	2581

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية (الفاو)على الموقع الالكتروني: http://faostat3.fao.org/faostat-bulkdownloadsn تاريخ الاطلاع: 2016/11/13.

شهدت كمية الحليب الكلية الموفرة خلال 2012 ارتفاع بنسبة 81 بالمئة منذ سنة 2000 حيث بلغت الكمية الاجمالية 5ملايير لتر. انخفضت فاتورة استيراد الحليب الى ما يقارب 477 مليون دولار خلال السبعة أشهر الأولى من 2016 مقابل 707.5 مليون دولار خلال نفس الفترة من 2015 أي بانخفاض قدر ب 32.58 بالمئة حسبما أفادت به الجمارك. كما تراجعت الكمية المستوردة لهذه المادة (مسحوق الحليب كريمة الحليب والمواد الدسمة المستعملة كمدخلات) لتصل الى 201.134 طن مقابل 236.399 طن أي بانخفاض قدر ب 15 بالمئة خلال فترتي المقارنة حسب بيانات المركز الوطني للإعلام الالي والاحصائيات التابع للجمارك. وعلاوة على انخفاض الكمية المستوردة فان تراجع فاتورة الاستيراد ناجم كذلك عن انخفاض سعر هذه المادة الغذائية عند الاستيراد.

وعليه قدر سعر بودرة الحليب خلال الخمسة أشهر الأولى من 2016 عند استيرادها من قبل الجزائر ب 2.425 دولار/طن مقابل 2.962 دولار/طن خلال نفس الفترة من 2015 (-18.1 بالمئة). تراجعت فاتورة استيراد مسحوق الحليب كريمة الحليب والمواد الدسمة اللبنية لتصل الى 1.04 مليار دولار في 2015 مقابل 1.91 مليار دولار في 2014 مع كميات قدرت ب 372.252ر4 طن مقابل395898.2 طن. واتخذت الحكومة للتقليص من استيراد هذه المنتوج المدعم وترقية قطاع الحليب اجراءات لفائدة المربين في هذا القطاع بزيادة الدعم للحليب الطازج وتشجيع الاستثمار بهدف خفض استيراد بودرة الحليب بنسبة 50 بالمئة في أفق 2019. وقررت الحكومة تحديد سعر مرجعي للتر الحليب الطازج 50 دج (مقابل 46 دج مسبقا) موزع على36دج كسعر بيع الحليب الطازج للملبنات و14 دج كقيمة دعم الدولة مقابل 34 دج و12 دج في السابق على التوالي. كما قررت الحكومة تموين المربين مباشرة بمادة النخالة وذلك استجابة الى انشغالات المربين بخصوص غذاء المواشي.

الخاتمة:

تجسدت السياسة الفلاحية في الجزائر خلال العقدين الأخيرين في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، ابتداءا من سنة 2000، والذي ساهم في ارتفاع الإنتاج الفلاحي، إلا ان هذا الارتفاع لم يرقى لاستيعاب الفجوة الغذائية التي تشهد اتساعا متسارعا، خاصة في تلك السلع ذات الاستهلاك الواسع لاسيما ثالوث الأمن الغذائي (القمح، البطاطا والحليب). يعود ذلك للنمط الاستهلاكي الغير متوازن للفرد ما جعل الجزائر من أكبر البلدان استهلاكا لبعض المنتجات الفلاحية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كنتيجة لتعثر السياسة الفلاحية في تحقيق الأهداف المسطرة.

يعود تعثر السياسات الفلاحية المتعاقبة في تطوير قطاع الفلاحة لكونها سياسات فلاحية تنم عن إجراءات ظرفية تتخذ إزاء اختلالات عارضة، ولا تندرج ضمن استراتيجية واضحة طويلة المدى، وذلك نتيجة لعدم توفر قاعدة إحصائية توفر بيانات دورية عن الواقع الفعلي لقطاع الفلاحة، وتقدم تحليل دقيق لعوامل الإنتاج الطبيعية، البشرية والمالية، وتحليلها بشكل يضمن كفاءة استغلالها بطريقة مثلى، بالإضافة إلى عدم ربط البحث العلمي بعملية الإنتاج الفلاحي خاصة فيما يتعلق بتحسين البذور وإنتاج الادوية ما جعل الإنتاجية الفلاحية في الجزائر منخفضة بكثير عن نظيرتها في الدول الناشئة والمتقدمة.

كانت هذه عبارة عن خلاصة لنتائج الدراسة المتوصل اليها، والتي يمكن تلخيصا فيما يلي:

- تمتلك الجزائر إمكانيات فلاحية غير مستغلة خاصة فيما يتعلق بالموارد المائية والأراضي الغير مستغلة؛
- توسع الفجوة الغذائية من خلال تضاعف واردات السلع الغذائية؛
- يتميز انتاج الحليب والبطاطا بانخفاض مردودية الإنتاج بسبب الظروف الطبيعية الغير مناسبة وعدم ادراج البحث العلمي في عملية الإنتاج خاصة فيما يتعلق في تحسين البذور لتتلاءم والظروف الطبيعية؛
- نقص المكننة ما ساهم في ارتفاع تكلفة الإنتاج، في المقابل تناقص اليد العاملة الفلاحية؛

- غياب الصناعات الغذائية كأداة لاستيعاب الفائض المنتوج لاسيما شعبة البطاطا التي تشهد تكدس المنتوج؛

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات يمكن الخروج بها:

- ضرورة انشاء المجلس الأعلى للفلاحة يضم وزراء منتدبين من كل وزارة على اعتبار أن مسالة تطوير الفلاحة مسؤولية جميع القطاعات ما يمكن من رسم استراتيجية طويلة المدى؛
- ضرورة إعادة النظر في سياسة تقسيم الأراضي وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها؛
- ضرورة ادراج البحث العلمي في عملية الإنتاج الفلاحي لتحسين المردودية ورفع الإنتاج؛
- ضرورة توفير كامل متطلبات المكننة العصرية للإنتاج لتقليص تكلفة الإنتاج وبتالي اكساب المنتوج الفلاحي ميزة تنافسية في السوق الخارجية؛
- تحسين ظروف العامل في القطاع الفلاحي عن طريق تكفل الدولة بدفع أقساط التامين بالتنسيق مع الفلاح؛
- تطوير مجال الصناعات الغذائية كأداة لامتصاص الفائض وتنظيم السوق، بالإضافة الى تنظيم عملية التسويق والحفاض على هامش ربح يجنب الفلاح الخسارة؛
- تغيير النمط الاستهلاكي للأفراد من خلال إعادة النظر في سياسة التسعير والدعم على بعض المنتجات ذات الاستهلال الواسع كالخبز والحليب.

هوامش الورقة البحثية

1. صندوق النقد العربي، الأمن الغذائي في الدول العربية، ص171. على الموقع الالكتروني: *http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint*، تاريخ الاطلاع: 2016/11/08.

2. عولمي عبد المالك، المساهمة لدراسة تباين المحتوى المائي النسبي، درجة حرارة الغطاء النباتي والبنية الورقية للجيل الثالث F3 للقمح الصلب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في بيولوجيا وفيزيولوجيا النبات–تخصص تثمين الموارد النباتية، كلية العلوم، قسم البيولوجيا، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، سنة 2010، ص23.

***3.* وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، الأقطاب الفلاحية، ص 9. على الموقع الالكتروني:
http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2les.pdf 016/Poles_agrico، تاريخ الاطلاع: 2016/11/04.

4. عولمي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 25.

5. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة2014، ص 262.

6. *Ministère de L'agriculture et D'èvlepement Rural*, *sur le site : http://www.minagri.dz/ras.html, date de parcourir29/09/2016.*

7. الدكتور سالم اللوزي، دراسة حول النباتات الرعوية الواعدة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص–ص 23–30.

8. تصريح **محمد بوسعادي**، مهندس زراعي بالمعهد التقني للزراعات الواسعة بقناة الشروق التلفزيونية.

9. *DYNAMIQUES DE DEVELOPPEMENT DE LA FILIERE LAIT EN ALGERIE (REPERES CHRONOLOGIQUES DES POLITIQUES LAITIERES EN ALGERIE),* *sur le site : http://www.minagri.dz/pdf/BMI/ITELV/Bulletin_Infos_Elevage_n06.pdf, date de parcourir : 26/12/2016.*

10.Merdjane Lynda, Yakhlef Hacene, *Le déficit fourrager zone semi-aride : une contrainte récurrente au développement durable de l'élevage des ruminant,* *Revue Agriculture* Université *Ferhat Abbas Sétif Numéro spécial 1,2016.*